

الثاني عشر

حق الحصول على

محاكمة عادلة

عندما استجابت الشرطة إلى بلاغ عن وجود عملية سطو، في مدينة مارتنزبورغ في ولاية فيرجينيا الغربية، كان اللص قد قام بما هو أكثر من مجرد سرقة خاتمين من الألماس، ونبش بعض الخزائن. فقد استخدم خلال عملية السرقة حاسوب الضحية؛ كي يتفقد صفحته على (الفايس بوك)، لكنّه نسي أن يخرج منها¹. عرفت الشرطة اللص بسهولة، وألقت القبض عليه.

لكن هل كان الرجل الذي قبضوا عليه هو اللص فعلاً؟ يبدو كذلك في هذه الحالة. لكن فكّر في مدى سهولة تليفق تهمة لشخص ما، عن طريق الدخول على صفحته الشخصية على (الفايس بوك) للإشارة إلى أنّه هو من ارتكب الجريمة. يستطيع كل منّا على الأغلب، معرفة كلمات المرور الخاصة بأصدقائنا وأفراد عائلتنا، أو توقّعها. أو يمكننا الحصول على كلمة العبور الخاصة بالبريد الإلكتروني، أو صفحة موقع تواصل لشخص آخر، عن طريق الإجابة عن بعض أسئلة الأمان، التي وضعت بناءً على معلومات متوافرة للجميع. تمكّن طالب جامعي يدعى ديفيد كيرنيل، يبلغ من العمر 20 عاماً ويدرس الاقتصاد، من الدخول بسهولة إلى حساب البريد الإلكتروني الخاص بسارة بالين، بأن أعاد ضبط كلمة العبور باستخدام مصادر متوافرة للعامّة في الإجابة عن أسئلة الأمان المعتادة، مثل تاريخ ميلادها، والرمز البريدي، والمكان الذي قابلت به زوجها أوّل مرة²، ونشر بعد ذلك كلمة العبور ليستخدمها من يشاء³.

يضمن لنا حق وارد في التعديل الخامس عدم تجريم أنفسنا. حيث يمكننا استخدام هذا التعديل؛ لتجنّب الإدلاء بالشهادة. لكن هل يمكن استخدام ما نشره على (الفايس بوك) و(مايسبيس) ضدنا؟ وهل تمتلك المحاكم الخبرة الكافية؛ لتمييز إذا كان شخص ما ينشر شيئاً ليجرّم شخصاً آخر بريئاً، أو لمحاولة إيجاد حجّة غياب مزيّفة؟ كيف يفرّق النظام القضائي بين شخصيتنا الثانية التي ننشئها على الإنترنت بهدف تحقيق أمانينا (أو الرغبة بالظهور أقوياء، أو أغنياء أو أصغر سناً)، وشخصيتنا في العالم الواقعي؟ قد يعود أي شيء نشرته لمضايقتك مستقبلاً.

ارتدى ريموند كلارك في عيد (الهلاوين) زيّاً يظهره شيطاناً؛ صبغ وجهه باللون الأحمر، ورسم دوائر سوداء حول عينيه، وركّب قرنين على جبهته. يختار عدد كبير من الأشخاص في أنحاء البلاد

كأفة، ارتداء هذا الزي في تلك المناسبة، بمن في ذلك صديق لي يعمل طبيباً نفسياً. قام الكثير من الأشخاص بما قام به ريموند، ونشروا الصور عبر صفحاتهم على مواقع التواصل الاجتماعي. لكن عندما أصبح ريموند مشتبهاً به في قضية مقتل أني لي، الطالبة بجامعة (بييل)، تداولت وسائل الإعلام صورته على (مايسبيس) التي يظهر فيها مرتدياً زي الشيطان، لدرجة أظهرته مذنباً حتى قبل أن تبدأ المحاكمة⁴.

استخدم الادعاء العام سابقاً، صوراً مأخوذة من (الفييس بوك) و(مايسبيس)، تظهر الأشخاص وهم يرتدون ثياباً ترمز ألوانها إلى عصابات، ويشيرون بإشارات ترمز إلى عصابات؛ لإثبات أن أولئك الأشخاص متورطون في أنشطة تقوم بها العصابات. لكن هل يجب على النظام القضائي التعامل مع الأمر بتلك الطريقة؟ قد يتعرض طالب في المرحلة المتوسطة للتنمر، فينشر صوراً مثل تلك؛ كي يجعل الآخرين يعتقدون أنه قوي.

إن نظرنا إلى دليل شرطة (لوس أنجلوس) الخاص بألوان العصابات، نكتشف أن كلاً منا عضو في واحدة من العصابات؛ حيث تدل «القمصان المقلمة باللون الأزرق أو البني أو الأحمر» (يرتديها معظم الطلبة المتقنين في الجامعات المرموقة) على إحدى العصابات التي تنشط في لوس أنجلوس». وتدل «الملابس الغامقة أو التي يطغى عليها لون واحد (تشبه ما يرتديه الأشخاص في افتتاح المعارض الفنية في نيويورك) على إحدى العصابات أيضاً»⁵.

وفي ويسكونسن، ضمت صفحة جيريمي ترستي على (مايسبيس)، وصفاً لقصة قصيرة تتحدث عن قاضٍ يتعرض للقتل⁶. لم يرق ذلك الأمر للقاضي جيرالد لابس، الذي كان ينظر بقضية الطلاق الخاصة بجيريمي. أمر القاضي بوضع محكمته تحت الحراسة المشددة. وألقي القبض على جيريمي، عندما سمعه أحد موظفي المحكمة يقول لأحد في الممر: «يمكننا الدخول إلى هناك، وإطلاق النار على الموجودين جميعهم».

قدم الادعاء وصف القصة القصيرة خلال محاكمة جيريمي بتهمة سوء السلوك، واستأنف جيريمي القرار بحجة أن ما نشره على (مايسبيس) محمي من قبل التعديل الأول، لكن القاضي رفض تلك الحجّة قائلاً إنه لا توجد سابقة قانونية بتوفير مثل تلك الحماية. لكن، أليس قبول ما نشر على (مايسبيس) دليلاً في المحكمة مشابه إلى حد خطير، معاقبة رجل لأنه عبّر عما يجول بخاطره؟ وإذا كان بالمقدور معاقبتنا بسبب ما نشره على مواقع التواصل عن الكتب التي نقرأها،

فماذا سيحل بملايين الأشخاص الذين يقرؤون روايات التشويق والغموض؟ (وماذا سيحل بي، لأنني ألّفت رواية، يقوم فيها أحد الأشخاص بتفجير البيت الأبيض؟).

أصبحت مواقع التواصل الاجتماعي الصديق المقرب لرجال الشرطة، إلا إذا أخرجوا أنفسهم عبر منشوراتهم بالطبع. فقد أظهر مسح أجرته الجمعية الدولية لرجال الشرطة شملت 728 مركزاً للشرطة في ثمان وأربعين ولاية إلى جانب منطقة العاصمة، أنّ 62% من المراكز استخدمت مواقع التواصل في تحقيقاتها⁷.

لقد عُرف لصوص عندما نشرنا صوراً تظهرهم مع البضاعة التي سرقوها، وساعدت عمليات البحث عبر الإنترنت أيضاً على التعرف إلى المخالفين، وأقرت نصف مراكز الشرطة تقريباً أنّ وسائل الإعلام الاجتماعية ساعدتها على حل الجرائم⁸.

على سبيل المثال، أثبت أنّ روبرت بيتريك هو من قتل زوجته، عبر الحصول على أدلة من عمليات البحث التي قام بها على موقع (جوجل)، حيث بحث عن كلمات «رقبة» و«اقتلاع» و«كسر»، إلى جانب بحثه عن عمق البحيرة التي عُثر فيها على جثة زوجته، وتضاريسها⁹.

استخدمت المعلومات الموجودة على مواقع التواصل ضد الأشخاص؛ لإثبات ارتكاب جريمة، وإثبات أنّ لدى متهم ما ميل إلى العنف أو الكذب، والظعن في مصداقية شاهد، وإثبات أنّ متهماً أو شخصاً مقرباً منه أُرهب شاهداً، وتبرير حكم أطول بالسجن. لكن جمع المعلومات التي تنشر على مواقع التواصل في القضايا الجنائية واستخدامها، يخالف المبادئ الموجودة في دستور الولايات المتحدة، ودستور مواقع التواصل الاجتماعي المقترح. يمنع دستور الولايات المتحدة عددًا كبيراً من الحقوق المتعلقة بالعدالة الجنائية، تحمي بعضها الأشخاص بصورة عامة، وتحمي أخرى المتهم بصورة خاصة.

ومع ذلك، يتم تجاهل تلك الحماية ضد الإجراءات الحكومية بصورة دورية، حيث تُستخدم مواقع التواصل للكشف عن التصرفات الجنائية المحتملة، وتوجيه الاتهام للمخالفين، وتعزيز العقوبة.

أقرّ التعديل الرابع، الذي يمنع إجراء عمليات تفتيش للأشخاص والممتلكات من دون داعٍ لحمايتنا، بحيث لا يتمكن رجال الشرطة من الدخول إلى منازلنا، والبحث عن أدلة متعلقة بجريمة عن طريق قراءة وثائقنا الشخصية، وتفتيش متعلقاتنا. ويمنع التعديل الرابع رجال الشرطة، من تفتيشنا بصورة دورية، في أثناء السير في الشارع. فإذا أرادت الشرطة الحصول على دليل بتلك الطريقة، فيجب أن يكون لديهم سبب مقنع - شك منطقي تجاه شخص بعينه - وأن الشخص المعني

قد ارتكب جريمة، أو على وشك ارتكابها، ويجب عليهم الحصول على مذكرة في معظم الحالات، عن طريق إقناع القاضي بأن الشكوك التي تحوم حول الشخص المعني منطقية.

فضّل مؤسسو الدولة الخصوصية على منع الجريمة، عندما وضعوا التعديل الرابع. نعم، قد يفلت شخص اختلس أو ابتزّ، أو حتى ضرب زوجته؛ لأنّ الشرطة لا تتمكّن من الدخول إلى كل مكان تشبّه باحتوائه على نشاط إجرامي. لكن لو لم يوجد تعديل رابع؛ لتسببت الشرطة في انتهاك خصوصية الكثير من الأشخاص المسالمين، في أثناء التفتيش عن أدلة في البيوت، الأمر الذي لم يرد مؤسسو الدولة حدوثه.

لا يحق للشرطة إجراء عمليات تفتيش، حتى لو امتلكت أدلة على وجود أشخاص في حي معيّن، أو يتبعون مجموعة معينة، مبالغاً إلى الانخراط في أنشطة إجرامية. توجد أحياء معينة في المدن، حيث يتواجد أشخاص من المحتمل أنهم يخفون أسلحة غير مرخصة، لكن ذلك لا يعني أنّ الشرطة تستطيع تفتيش سكان الحي جميعهم للعثور على الأسلحة، فالأمر - وفقاً للدستور - لا يستحق التدخل في خصوصيات الأبرياء؛ حتى إن تمكنت الشرطة من العثور على بعض المجرمين بتلك الطريقة. يجب أن يكون لدى الشرطي سبب منطقي يدعوه للشك بأحد الأشخاص؛ كي يتمكّن من تفتيشه، أو تفتيش بيته.

يحمي التعديل الرابع أيضاً، ضد تطبيق القوانين بصورة مبنية على التمييز. لو لم يجب أن يكون لدى الشرطة شك مبني على المرء بشخصه، فربما تأثروا في الصورة النمطية أو الإجحاف، عند اختيار الأماكن أو الأشخاص الذين يجب تفتيشهم.

تعاملت في الماضي مع أحد المحرّرين. كان ذو بشرة سوداء، وكان صاحب المقام الأعلى بين السود في مجال النشر، ويجب استئجار سيارات من نوع جاغوار في أثناء ترحاله. وكثيراً ما أوقفته الشرطة الذين ظنّوا أن السيارة لا بد أن تكون مسروقة؛ لأنّ سائقها من السود. يمكن أن يطبّق جمع البيانات بصورة تمييزية إن لم يكن الشك مبنياً على المرء بشخصه. ويظهر جمع البيانات أنّ مهربي المخدرات عبر المطارات، لا يحملون حقائب كثيرة، ويبدو على ملامحهم التوتر. وفي إحدى القضايا، قُتس رجل أسود بناءً على تلك المعايير، وعُثر فعلاً على مخدرات بحوزته، لكنّ القاضي عارض الأسلوب الذي تمّت به عملية التفتيش. أشار القاضي إلى أنّه شخصياً يصاب بالتوتر عند السفر بالطائرة، لكن فرصة أن يتعرّض إلى الإيقاف من قبل الشرطة ضئيلة جداً. قال القاضي: «ربما يكون السبب هو ملابسي أو تصرفاتي؛ أنا أثق أن ذلك هو السبب، بجانب حقيقة أنني أبيض

البشرة». فكّر وهلة بالرجال السود الأبرياء، الذين أوقفوا، حتى جاء الدور على ذلك الرجل الذي كان يحمل المخدرات.

أقول للذين يظنون أنّ استهداف مجموعات بعينها أمر منطقي؛ لأنّ لدى بعض المجموعات معدل جريمة أعلى من غيرها، إنّ الكثير من الدراسات أظهرت العكس. ففي فلوريدا على سبيل المثال، خلصت دراسة إلى أنّ النساء البيض أكثر ميلاً بقليل من النساء السود إلى تعاطي المخدرات في أثناء الحمل، لكنّ احتمال أن تتعرّض النساء السود إلى توجيه التهم أكبر بعشر مرّات¹¹. وأظهرت دراسة أخرى أنّ (80 - 90%) من الأشخاص الذين يُقبض عليهم بتهم تتعلق بالمخدرات هم شباب سود، على الرغم من أنّ 12% فقط من متعاطي المخدرات في الولايات المتحدة، هم من السود¹².

تفتش الشرطة مواقع التواصل الاجتماعي بصورة دورية، على الرغم من أن الأمر في الحياة الواقعية يتطلّب سبباً محتملاً. لقد وُجّهت تهم بناءً على صور نشرت على مواقع التواصل، حيث فتّش شرطي يعمل موظفًا في مدرسة (غلينبارد ساوث) الثانوية بضواحي شيكاغو في الوقت نفسه، صفحات (الفييس بوك) الخاصة بالطلبة المشاركين في الفرق الرياضية بالمدرسة، ووجد صورًا لحفلة تظهر قاصرين يتناولون الكحول. أوقف أربعة من الفتيان عن المشاركة مع فرقهم الرياضية، ووجّهت إليهم تهم جنائية، واتّهمت عمّة أحد الفتيان وهي صاحبة المنزل الذي أقيمت فيه الحفلة، بمساعدة قاصر على ارتكاب جنحة¹³.

وفي قضية أخرى، نشر صبي يبلغ من العمر 16 عامًا صورة على (مايسبيس)، تظهره حاملاً مسدسات والده. وعلى الرغم من أنّ الاحتفاظ بالأسلحة داخل البيوت يعدّ أمرًا قانونيًا، وأنّ الأب كان قد سمح لابنه بالحصول عليها، إلا أنّ هيئة محلفين وجدت الفتى مذنبًا بتهمة حيازة حدث سلاحًا ناريًا¹⁴.

يكون المتصيّد في بعض الأحيان من المدنيين وليس من الشرطة. فعندما نشرت أم في فلوريدا تدعى ريتشل ستيرنغر، وتبلغ من العمر 19 عامًا، صورة على (الفييس بوك) لطفلها الذي لم يبلغ سنته الأولى بعد، وهو يحمل غليونًا لتدخين الحشيش ظلنّا منها أنّ الأمر سيكون مضحكًا. اتّصل رجل في تكساس مع دائرة رعاية العائلات والأطفال في فلوريدا، التي فتحت تحقيقًا؛ لمعرفة إذا كانت ريتشل تقوم بدورها كأم على أكمل وجه¹⁵. أظهرت الفحوصات أنّ جسد الطفل خالٍ من المخدرات. لذا، بقيت في حضانة والدته¹⁶. مع ذلك، رُجّت في السجن لحيازتها معدات تُستخدم في تعاطي المخدرات. لكن بيع مثل ذلك الغليون أمر قانوني في الولايات المتحدة، ويُباع عن طريق

الإنترنت، وعبر شركات أمريكية مثل (غراس سيتي دوت كوم). هل يمكن السماح للمدنيين بإجراء تحقيقات جنائية بناءً على صور موجودة على (الفييس بوك)؟ ولماذا لم تُهمل قضية الغليون؛ لأنَّ الطفل لم يتعرَّض لأي أذى؟

يبحث الأشخاص الذين يساندون قضية معينة عن طريق الإنترنت؛ للحصول على أدلة تثبت وقوع تصرفات خطأ، مثل الإساءة إلى الحيوانات. فعندما رأى رواد موقع التواصل (4 شان) صورة تظهر فتى يسيء معاملة قطة، استخدموا مهاراتهم الحاسوبية لمعرفة هوية الفتى، ثم زوّدوا الشرطة بالمعلومات.

يجوب ناشطون آخرون في مجال حقوق الحيوان الإنترنت؛ للعثور على انتهاكات محتملة للقوانين التي تحمي الأجناس المهدّدة بالانقراض. فعندما سافر مواطنان أمريكيان، هما: الكساندر رست، البالغ من العمر 24 عامًا، وفانيسا ستار بام، البالغة من العمر 23 عامًا، إلى جزر الباهاما في إجازة، نشرا صورة على (الفييس بوك) تظهرهما وقد أمسكا بسحلية من فصيلة إغوانا، وصورة أخرى وهم يشوون اللحم¹⁷. علمت الشرطة في الباهاما عن الصور، واعتقلوا الأمريكيين بتهمة قتل حيوان مهدّد بالانقراض. إنَّ سحالي الإغوانا ليست محمية من قِبَل القانون في الباهاما فقط، لكن وفقًا لاتفاقية التجارة الدولية لأنواع المهدّدة بالانقراض من الحيوانات والنباتات البرية أيضًا. لذا، ووفقًا للمدير التنفيذي لجمعية (باهاما ناشونال ترست)، إيريك كاري: «قد يُتَّهم حسب القانون الأمريكي، الذي يجرم الأشخاص الذين يخرقون القانون في دول لديها علاقات مع الولايات المتحدة»¹⁸.

هل يجب الزجّ بالأمريكيين في السجن بناءً على الصور فقط؟ ليست كل أنواع سحالي الإغوانا معرضة للانقراض، ومن غير الواضح إن كانا قد خرّقا القانون بشكل سافر، أو أنّهما قُلتا مسلسل (سيرفايفر) فقط.

لو نظرنا إلى صفحة فانيسا على (الفييس بوك) الآن، لوجدنا أنّها انضمت إلى مجموعة (وقف الوحشية في التعامل مع الحيوانات). لكن هل معنى ذلك أنّها تشعر بتأنيب الضمير، أم أنّها مجرد محاولة لتبدو نادمة على ما فعلت؟

ابتكرت قوات الأمن في حالات أخرى، «الشرطة الافتراضية»؛ لاستخدام مواقع التواصل للكشف عن الأشخاص الذين يخرقون القوانين. كانت تلك الحالة في تكساس، حيث رُكِّبت كاميرات على طول الشريط الحدودي تمكّن المدنيين من المراقبة، والتبليغ عن أيّة عملية عبور غير قانونية

للحدود. غطت الكاميرات أماكن عامّة، لكن ماذا لو جمع شرطي افتراضي أدلة في أماكن لا تصل إليها الشرطة، مثل أن يوجّه الكاميرا اتّجاه نافذة الجيران؟

إنّ السماح للمواطنين العاديين بأن يصبحوا شرطة افتراضية تجوب مواقع التواصل، يذكّرنا بحال الشرطة في فيلم (حياة الآخرين)، الحائز على جائزة الأوسكار عام 2007م، بصفته أفضل فيلم أجنبي. تدور أحداث الفيلم في ألمانيا في منتصف ثمانينيات القرن الماضي، حيث تقوم الشرطة السريّة (الستاسي)، بوضع أجهزة تنصّت في شقة كاتب مسرحي، ويكتشف العميل المكلف بالمراقبة أدلة على وقوع جريمة. كان الكاتب يستخدم آلة طباعة غير مسجّلة، ويكتب من خلالها مقالاً ينتقد الحكومة. لكن المعلومات القليلة المُدنية التي اكتشفها العميل، تغدو صغيرة مقارنة بالتفاصيل الدقيقة الخاصة والحميمية، التي يعرفها عن حياة الزوجين.

كان الجيران يبلّغون عن بعضهم في ألمانيا خلال ثمانينيات القرن الماضي، تماماً مثلما كان يحدث في الولايات المتحدة إبّان خمسينيات القرن الماضي في الفترة الماكارثية. وبعد سقوط جدار برلين عام 1989م، تمكّن الممثل فريدريك هانز أولريتش موهيه، الذي لعب دور عميل (الستاسي) في الفيلم، من رؤية ملفه الخاص لديهم¹⁹. وقد دل التقرير أنّ أحد زملائه الممثلين كان يبلّغ عنه، وأنّه زوجته قد خُدعت؛ كي تقدّم معلومات عنه هي الأخرى. وعندما سئل موهيه في ما بعد عن الكيفية التي حضّر فيها نفسه للقيام بدوره في الفيلم، قال: «تذكّرت»²⁰.

وعندما يجوب المواطنون مواقع التواصل بحثاً عن أدلة مُدنية، فإنّ عملهم هذا يطرح الأسئلة ذاتها، التي تُطرح عندما تقوم الشرطة بفعل الشيء ذاته. تنتهك خصوصية الكثير من الأشخاص الأبرياء، ويتعرّض الأشخاص الذين لم يرتكبوا أيّة جريمة إلى وصمة عار؛ لأنّ الشرطة حقّقت في منشوراتهم أو صورهم. والأهم من ذلك، أنّ عمليات البحث تلك التي يجريها المواطنون، تتمّ بصورة متماز بالتميّز العنصري، أو بدافع الانتقام على الأرجح.

يرسل المواطنون في كثير من الحالات، المعلومات الموجودة على مواقع التواصل إلى الشرطة؛ بهدف الانتقام أو تحقيق أهداف شخصية. ينشر نصف المراهقين تقريباً، صوراً تظهرهم منخرطين في سلوكات مخالفة للقانون، مثل تعاطي الكحول. ومع ذلك، لا توجّه تهم إليهم جميعاً. فمن هو الشخص الذي يوصل تلك معلومات إلى الشرطة؟ عادة، يكون والد أو والدة أحد المنافسين للمراهق الذي في الصورة؛ فإذا أوقف هذا الأخير، أو استبعد عن فريق رياضي ما، فسيفسح ذلك المجال للمراهق المنافس الحصول على مكان شاغر. وعندما ضُغط على آسلي؛ كي تترك وظيفتها بسبب

صورة تظهرها تشرب الكحول خلال الإجازة التي زارت فيها مصنعاً للجمعة في إيرلندا، فمن المرجح أن أحد المعلمين الحاقدين، هو من أرسل الصورة إلى المشرف من دون الكشف عن هويته.

إذن، ما المعايير التي يجب أن تحكم قدرة الشرطة، على الاطلاع على صفحات الأشخاص على (الفايس بوك)؟ يعدّ دستور مواقع التواصل الاجتماعي المقترح هذه المواقع، مساحة تمتاز بالخصوصية. لذا، يجب أن يكون لدى القوى الأمنية سبب منطقي؛ كي تتمكن من تفتيش مواقع التواصل. ولا يحق للقوى الأمنية الالتفاف على تلك القاعدة، بأن تسمح للمواطنين العاديين بالقيام بعمليات بحث؛ كي يتمكنوا هم من اكتشاف المخالفين. تكمن الحماية من التصيد الإلكتروني - سواء من قبل القوى الأمنية أم المواطنين - في منح الخصوصية أعلى درجات الحماية في دستور مواقع التواصل الاجتماعي المقترح.

ما أن يصل دليل مأخوذ من مواقع التواصل إلى المحكمة، حتى يترتب على ذلك قضايا أخرى. يتضمّن التعديل السادس من دستور الولايات المتحدة، حق الفرد في الحصول على محاكمة عادلة، وينص التعديل الخامس على عدم جواز «أن يرغم متهم في قضية جنائية على تقديم شهادة ضد نفسه، والألّا يحرم من الحياة، والحرية، أو الحصول على ملكية من دون ضمان الحقوق التي كفلها له القانون».

تحكم هذه القوانين الدستورية، المعلومات التي تُستخدم في القضايا الجنائية. لذا، يجب على القضاة ضمان التأكد من أنّ الأدلة المقدّمة صحيحة، وذات علاقة بالقضية، وصادقة أكثر منها مجحفة. مع ذلك، تُقبل أدلة من دون أن تحقق الشروط الواردة أعلاه، مثلما هي الحال في القضايا العائلية. لنفترض أنني كتبت على صفحتي: «أنا أكره زوجي، وسأُتخلص منه يوماً ما» بصورة متكررة. تمعّن في هذه الحالات الأربعة:

- بعد عدّة أشهر، يتمّ الطلاق.
- بعد عدة أشهر، ندخل في شجار عنيف، فيحاول ضربني لكنني أستل مسدساً من الدرج، وأُطلق عليه النار في خضمّ المشاجرة.
- بعد عدة أشهر، أُطلق عليه النار بعد أن أمضيت أسابيع أخطط للأمر.
- بعد عدة أشهر، ينتحر زوجي بإطلاق النار على نفسه.

ما الأهمية التي يجب أن تعطى لجملة الكراهية التي نشرتها مسبقاً، في الحالات الثلاث الأخيرة التي مات بها زوجي؟ من الممكن أن تُستخدم لإثبات أنني قتلته مع سبق الإصرار والترصد (الأمر

الذي تصل عقوبته إلى الإعدام في الكثير من الولايات)، حتى لو أنني أطلقت النار عليه فعلاً في خضمّ المشاجرة، أو أنه أطلق النار على نفسه. إن تناول المعلومات الموجودة على مواقع التواصل بأثر رجعي، من شأنه تقديم أدلة تفتقد إلى المصداقية.

ومع ذلك، فقد استُخدمت المنشورات الموجودة على مواقع التواصل، إلى جانب الرسائل الرقمية بصفتها أدلة على الجرائم، أو لإثبات أنّ الجريمة وقعت مع سبق الإصرار والترصد. فقد وجد موريس غيرير نفسه في وضع متأزم عندما اتهم بارتكاب جريمة قتل؛ لأنّه كان قد نشر على صفحته على (مايسبيس) تحديث حالة قال فيه: «رصاصاً واحدة في الرأس، وإذا بها تموت»، وأرفق صورة تظهره يضع مسدساً حول خصره²¹. شهد شرطي أنّ ذلك المسدس، يشبه المسدس الذي استُخدم في قتل أحد الضحايا. ولكن فكّر لحظة، كيف أنّ استخدام معايير متطرفة مثل تلك لإثبات الجريمة، يخالف الطرق التي تُستخدم عادة في التحقيقات. يربط المسدس بصورة عامّة بالمتهم، من خلال فحوصات علمية مكثّفة، مثل فحص البصمات والمقذوفات فقط. لكن في هذه الحالة، استُخدمت مواقع التواصل؛ لربط سلاح استُخدم في جريمة قتل، برجل كان كل ما فعله هو وضع مسدس حول خصره. توجد الكثير من الأدلة التي تربط موريس بجريمة القتل في تلك القضية، لكن محكمة الاستئناف وافقت على استخدام المنشور والصورة في سابقة خطيرة، قد تؤدي إلى تجريم أشخاص أبرياء بناءً على أدلة مُدنية مستوحاة من شخصياتهم الثانية.

يظهر دور مواقع التواصل مرة أخرى في التأثير في الحكم؛ ففي قضية جرت أحداثها في ولاية روود آيلند، زيدت العقوبة الصادرة بحق شخص في العشرين من عمره، بسبب صور نشرت على (الفييس بوك). التُقطت الصور بعد أسبوعين من قيام المتهم جوشوا ليبتون، بقيادة سيارته تحت تأثير الكحول، والتسبب بحادث سير شمل ثلاث سيارات أخرى، الأمر الذي أدى إلى إصابة امرأة إصابة بالغة²². أظهرته الصور يرتدي زياً في عيد (الهالوين)؛ بدلة برتقالية فاقعة وقميص تحتي مخطّط باللونين الأبيض والأسود، وتحتها عبارة «طير السجن» مكتوبة باللون الأسود²³. شاهد أحد ضحايا الحادث تلك الصور، وقدمها إلى المدعي العام. قال المدعي العام في جلسة النطق بالحكم إنّ الصور تُظهر أنّ المتهم غير نادم. لذا، فإنّه يستحق السجن، وليس إطلاق السراح المشروط، الأمر الذي وافق عليه القاضي²⁴.

تستخدم بعض المحاكم المعلومات الموجودة على مواقع التواصل - مثل الصور التي تدل على علاقة محتملة بالعصابات - لزيادة مدة العقوبة. استُخدمت في ولاية أركنساس صورة تظهر فيها بريتاني ويليامسون، تشير إشارات تستخدمها العصابات؛ لزيادة عقوبتها بتهمة الاعتداء بعد

أن ضربت هي وثلاثة من أصدقائها فتى يبلغ من العمر 14 عاماً، وسرقة قلاوته²⁵. وبالمقابل، ارتأت محكمة استئناف في كاليفورنيا، أن المحكمة الابتدائية أخطأت عندما سمحت للدّعاء بتقديم صورة، تظهر أحد الشهود مرتدياً ثياباً تشبه ثياب أفراد العصابات، وقائمة أسماء مزعومة أخذت عن موقع تواصل، قال الادّعاء إن العصابة هي التي نشرتها²⁶. خفّضت محكمة الاستئناف عقوبة المتهم، بحيث لا تحتسب سنوات السجن التي أُضيفت على أساس أن المتهم عضو في إحدى العصابات. قالت المحكمة إن الصور المأخوذة عن مواقع التواصل، يجب أن تكون مؤثقة بشهادة أحد كان متواجداً عند التقاطها على سبيل المثال، أو عن طريق شخص يمكنه أن يؤكّد أنّها لم تتعرّض إلى التلاعب. مثلما كانت الحال في قضايا الحضانة، حيث استُخلصت أدلة تتعلّق بالعلاقات الجنسية لنساء من مواقع التواصل، واستُخدمت ضدّهنّ بصورة مباشرة، واستُخدمت الطريقة نفسها مع الضحايا من النساء؛ للطعن في شهادتهنّ.

مع أنّ الأدلة التي تركز على العلاقات الجنسية السابقة للضحية، أو الملابس التي كانت ترتديها وقت وقوع الاعتداء، تعدّ أدلة غير مقبولة في المحكمة، إلا أنّ المتهمين بقضايا الاغتصاب، يلتقون حول تلك القاعدة، إذ يقدّمون إلى المحكمة عبارات وصور مثيرة، كانت الضحية قد نشرتها عبر (الفييس بوك) و(مايسبيس). يدّعي المتهّمون أنّهم لا يقدّمون تلك الأدلة كي يشيروا إلى أحداث جنسية حدثت في الماضي، ولكن كي يطعنوا في مصداقية الضحية.

إن نشر فتاة في مستقبل العمر، تتعرّض إلى إساءات جنسية من قِبَل قريبها أو الصديق الحميم لأُمها، تعليقات أو صور مثيرة على موقع تواصل، قد يفقدها تعاطف هيئة المحلّفين، على أساس أنّها هي من كانت تسعى إلى ذلك. لكن هل يصحّ أصلاً قبول تلك الصور بصفتها أدلة في المحكمة؟ من الطبيعي أن تصبح الفتيات منارات جنسيّاً بعد التعرّض إلى الإساءات الجنسية، وذلك ناتج عن الصدمة النفسية التي يخلفها السفاح، حيث تقتنع الفتاة أنّ فائدتها الوحيدة في الحياة تتمركز حول الأمور الجنسية.

تطلب مواقع التواصل من المستخدمين، وضع المعلومات التي تخص العلاقات الشخصية، يوجد عدد كبير من استطلاعات الرأي التي تتم عبر (الفييس بوك) و(مايسبيس)، حيث يُسأل المشاركون عن تجاربهم الجنسية. قد لا يعطي المراهقون من كلا الجنسين إجابات صحيحة عن تلك الأسئلة، وقد يلجأون بدلاً من ذلك إلى الادّعاء أنّ لديهم خبرة جنسية؛ كي يظهروا أنّهم أكثر تمرّساً.

وقد لا يجيب المراهقون عن الأسئلة بأنفسهم، بل يولكون المهمة إلى أحد الأصدقاء. (حتى أن بعض البالغين يسمحون لأصدقائهم بإنشاء صفحات على (مايسبيس) النياية عنهم). هل يجب السماح باستخدام الصور والاستطلاعات الجنسية بصفتها أدلة؛ للظن في مصداقية ضحايا السباح؟

عندما امتلكت فتاة تبلغ من العمر 13 عاماً، الشجاعة الكافية لتخبّر معلمها أنها تعرّضت إلى الاغتصاب مراراً من قبل والدها، كشف فحص طبي أنها تعرّضت إلى إساءات جنسية قسرية، وظهرت دلائل على تعرّضها وأخوها للضرب بالحزام من قبل الوالد²⁷. كان الوالد يعري ابنته قبل ضربها، ثم تطوّر الأمر وأصبح يرغمها على ممارسة الجنس معه، الأمر الذي استمر مدة عام، حتى أخبرت الفتاة المعلم. كان يقول كل مرة إنها ستكون الأخيرة، لكنه كان يعاود الكرّة بعد ذلك. أُدين الوالد لكنه استأنف الحكم، مدّعياً أنّ المحكمة الابتدائية أخطأت، عندما منعتة من استخدام أدلة مأخوذة من صفحة الفتاة على (مايسبيس). كان يود الحصول على محاكمة جديدة؛ كي يتمكن من تقديم صور ذات دلالة للفتاة نشرتها على الصفحة. وأراد تقديم إجابات قدّمها الفتاة في أحد استطلاعات الرأي، حيث أجابت بنعم على سؤال «هل سبق لك ممارسة الجنس؟». قالت الفتاة أن صديقتها هي من أجابت عن الأسئلة الموجودة في استطلاع الرأي.

أقرت محكمة الاستئناف أنه كان من الواجب استخدام صفحة الفتاة على (مايسبيس)، بصفتها دليلاً في القضية للتحقق من مصداقيتها، على الرغم من القاعدة التي تنص على عدم استخدام التجارب الجنسية السابقة في قضايا الاغتصاب. مع ذلك، لم تمنح المحكمة الوالد محاكمة أخرى، لوجود كم هائل من الأدلة تثبت ارتكابه الإساءة الجنسية. لكن قول المحكمة إنه كان يجب استخدام صور مثيرة لشخص ما، والإجابات التي أعطاها في استطلاع للرأي عبر موقع تواصل اجتماعي، بصفتها أدلة في قضايا الإساءة الجنسية يشكّل سابقة مخيفة، قد تؤثر في فرص النساء اللاتي يتعرضن إلى الاغتصاب في الحصول على العدالة.

تستثني بعض المحاكم - بعكس ما يجري في قضايا الاغتصاب - المعلومات المأخوذة عن مواقع التواصل والمواقع الإلكترونية الأخرى، إن تميّزت المعلومات بالإجحاف، ولم تكن ذات صلة بالقضية بصورة كافية²⁸. على سبيل المثال، حاولت امرأة سوداء متهمّة بتزييف البريد، الادّعاء أنّ مجموعة عنصرية تضم أشخاصاً بيض هي من فعلت ذلك، وأشارت إلى تعليقات عنصرية موجودة على الإنترنت، على أساس أنها صادر عن تلك المجموعة. قرّر القاضي أنه ليس بوسع المتهمّة إثبات أنّ المجموعة هي من نشرت التعليقات فعلاً، وأنها ستكون مجحفة إن استخدمت في القضية.

ما الطرق السليمة لاستخدام المنشورات والصور الموجودة على مواقع التواصل في النظام العدلي؟ عندما قرّرت امرأة مطلوبة، إلى خارج منطقة النفوذ التي تعيش فيها، راقبت الشرطة الصفحة الخاصّة بحفل إعادة الشمل المقام بمدرسة المرأة، وألقت القبض عليها عند خروجها من الحفل. وعندما أشارت دلائل إلى تعرض طفلين بالتبنيّ إلى الإساءة، جُمعت أدلّة إضافية عن صفحة (مايسبيس). سمحت المحكمة باستخدام الأدلّة المأخوذة من الحوارات التي تمّت على (مايسبيس) بين الوالد وأبنائه بالتبنيّ، حيث قال الوالد أموراً مثل «سيحصل الدب على الحلوى عند منتصف الليل»، وهو أمر قال الادّعاء أنّه دلالة على رغبة الأب في ممارسة الجنس مع الطفلين²⁹. أقرّت المحكمة أنّه يمكن التأكّد من صحّة الأمور الواردة في الحوار، من خلال شهادة أحد الضحيتين. وتعدّ المعلومات الموجودة على مواقع التواصل ذات صلة، ويجب أن تستخدم بصفتها أدلّة - إن تمّ التحقق منها على أكمل وجه - إن وقعت الجريمة في حيّز إلكتروني، مثلما هي الحال في قضية ويليام ميلشيرت دينكل، الذي كان يضغط على أشخاص؛ كي ينتحروا.

استُخدمت المنشورات والاتصالات الإلكترونيّة الأخرى، الموجودة على مواقع التواصل بصورة مناسبة أيضاً، للكشف عن محاولات غير قانونية، للتأثير في المحلّفين، أو إرهاب الشهود.

عندما حوكم ميغيل لوبيز لإسكاه صديقته أنجيلا غونزاليس من شعرها، وضرب رأسها في أرضية شقتها بينما كانت حاملاً، حاولت أنجيلا تخليص ميغيل من الورطة³⁰، بأن تتبعت أحد المحلّفين على (مايسبيس) طالبة إليه أن يقرّر أنّ ميغيل بريء من تهمة الاعتداء³¹. كانت أنجيلا قد أخبرت الشرطة في البداية أنّ ميغيل استشاط غضباً، عندما قالت له إنّها لا تملك المال لشراء السجائر له³². حاولت أن تقول لاحقاً إنّّه لم يسبق أن ضربها، وإنّ الكدمات والانتفاخات التي في وجهها، ناتجة عن التقيؤ جراء معاناتها من الصداق³³، على الرغم من حقيقة أنّه اعتدى عليها عدّة مرّات في السابق³⁴. أعفت المحكمة المحلّف بعد أن أخبرها عن التواصل الذي جرى مع أنجيلا على (مايسبيس)، وأدانت هيئة المحلّفين ميغيل بجناية العنف المنزلي³⁵. انتهى المطاف بأنجيلا في السجن هي الأخرى، بتهمة العبث في عمل هيئة المحلّفين. قال المدعي العام جيف ريسينغ: «من المؤسف أن نرى ضحية تتعرّض للإدانة بجريمة أيضاً، لكنّ التواصل مع هيئة المحلّفين في أثناء تأدية واجبها، يضع نزاهة النظام العدلي على المحكّ، الأمر الذي يجب ألاّ يُسمح به»³⁶.

عندما حوكم أنطوان ليفار غريفيين بتهمة القتل، بعد أن أطلق النار على رجل آخر في حمّام حانة في ماريلاند، شهد ابن عمه دينيس غيبز، أنّه كان قد رآه يطارد الضحية مستلماً مسدساً، إلى أن وصلا إلى حمّام السيدات³⁷. شكّك محامي أنطوان بمصداقية تلك الشهادة؛ لأنّ الشاهد كان قد

قال للشرطة في مسرح الجريمة - مثلما أخبر هيئة المحلفين في الجلسة الابتدائية - إنَّ أنطوان لم يدخل إلى الحمام.

عندها قال دينيس إنَّه كذب في البداية لأنَّه كان خائفاً. كان أصدقاء أنطوان قد هدّوه، وقال: «عندها، وقبل المحاكمة الأولى مباشرة تعرّضت للتهديد من قبل صديقتي، التي قالت لي إنَّني قد تعرّض إلى إطلاق النار إن شهدت في المحكمة».

شكّك محامي الدفاع في صحّة تلك التهديدات، فقدّم الادّعاء صفحة على (مايسبيس) قال إنَّها تخص صديقة أنطوان. حوت الصفحة تحذيراً مفاده: «الحرّية لبوزي (لقب أنطوان)!! تذكّروا أنّ الوشاة يتعرّضون للإيذاء!! أنت تعرف أنّي أقصدك أنت».

فقد الدفاع ما جاء في الصفحة؛ فكيف لهم أن يعرفوا أنّ الصفحة تخص صديقة أنطوان بالفعل؟ فقد كانت صفحة لشخص اسمه سيستا سولجا، وكان الدليل الوحيد هو شهادة الشرطي الذي طبع الصفحة عن الإنترنت، هذا إن كانت الصفحة مأخوذة عن (مايسبيس) بالأساس. سمح القاضي للدفاع باستجواب الشرطي من دون حضور هيئة المحلفين.

- «كيف لك أن تعرف أنّ هذه الصفحة لها؟».

- «من خلال الصورة في الواجهة التي تظهرها مع بوزي، ومن خلال الإشارة إلى بوزي، والأطفال، وتاريخ ميلادها المذكور».

سمح القاضي باستخدام الصفحة بصفتها دليلاً، على الرغم من اعتراض محامي الدفاع. أُدين غريفيين بجريمة القتل من الدرجة الثانية، واستأنف محامي الدفاع القرار.

في مايو من عام 2010م، نوّهت محكمة الاستئناف إلى عدم وجود سابقة قانونية تحقّق فيها قاضٍ من دليل مأخوذ من موقع تواصل بتلك الطريقة، و«حرم القانون الجنائي من صلاحيات أخرى». قالت المحكمة: «لم نجد قراراً مسبقاً لمحكمة استئناف، تم من خلال توثيق صفحة مطبوعة من (مايسبيس) أو (الفايس بوك)»³⁸.

ارتأت المحكمة أنّ المعلومات المأخوذة من مواقع التواصل الاجتماعي قد تكون «عديمة النفع»؛ لأنَّ «طريقة تصميم مواقع التواصل الاجتماعي وأهدافها، تجعل منها أرضية خصبة لعبارات تتضمّن

وصف الأحداث من حولنا، وعبارات تصف شعورنا، وأهدافنا، ودوافعنا، وأحاسيسنا (سواء أكانت بدنية أم نفسية)³⁹.

واجهت محكمة الاستئناف بعض الصعوبات أيضاً. ففي بداية عهد الإنترنت، كان من السهل التعرف إلى هوية مستخدم موقع (أي أو إل) من خلال فواتير الدفع، لكنّ الوضع اختلف اليوم، إذ يمكن لأي أحد نشر المعلومات على الإنترنت من دون الكشف عن هويته. ومع ذلك، يبدو جلياً في هذه القضية، أنّ صديقة المتهم هي من نشرت الصور والمعلومات، ويمكن للشاهد الذي تعرض إلى التهديد تأكيد ذلك. كانت المحكمة تنوي عدّ المعلومات المأخوذة عن موقع التواصل «موتقة بالتفصيل» بناءً على «النص والمحتوى».

بددت المحكمة قلق الدفاع، بالقول إنّ المعلومات الموجودة على موقع التواصل قد تكون تعرّضت للتلاعب. لكن توجد قضايا اختلق خلالها أشخاص دليلاً مزيفاً من خلال مواقع التواصل أو البريد الإلكتروني؛ للإيقاع بأشخاص آخرين. أنشأت دانييل ماري هيتير صفحة مزيفة على (مايسبيس) باسم طليقة زوجها، وأرسلت رسائل مخيفة إلى نفسها⁴⁰ على أمل تشويه صورة الطليقة خلال قضية حضانة ابنها رايان. وجّهت الرسائل أسوأ النوع للزوجة الجديدة، وقالت: «يوجد شيء آخر أودّ قوله، عندما أحصل على حضانة ابني، فسأبذل جهدي كي لا يراه والده. مثلما قلت لك مسبقاً، من الأفضل لو اختفيت فحسب»⁴¹.

أنكرت الزوجة الجديدة عندما واجهتها الشرطة بالأمر، أنّها هي من أرسلت الرسائل، لكنّ الادّعاء أثبت أنّ الرسائل صدرت من حاسوبها هي، في أثناء استخدام صفحتها على (مايسبيس). أُدينَت الزوجة الجديدة بجناية الاحتيال (ووضعت تحت المراقبة)؛ لأنّها حاولت التأثير في قضية الحضانة، من خلال محاولة إظهار الطليقة بأنّها غير مستقرة نفسياً وقاسية جداً.

ماذا لو صدّقت المحكمة أنّ الطليقة هي من أرسلت الرسائل؟ كانت المرأة ستفقد حقّ حضانة ابنها، لو لم تتمكّن من إجراء تحقيق عن المكان الذي وردت منه الرسائل. لكن قد لا يتمكّن الجميع من تحمّل تكاليف الاستعانة بخبير في مجال البيانات الموجودة على الإنترنت؛ كي يساعد على القضية.

في خلال «محاكمة القرن المتعلقة بوسائل الإعلام الاجتماعية»، حلّت خبيرة استعان بها الدفاع 40,000 مدوّنة تقريباً، ومنشورات على مواقع التواصل، وتغريدات؛ كي يتمكّن محامي المتّهمة كيسي أنتوني، من بناء إستراتيجيته⁴². لم يستعن الادّعاء بمحلل وسائل إعلام اجتماعية، لكنّ مستشارة فريق الدفاع لشؤون المحاكمة، أيمي سينغر، راقبت ما يُنشر على الإنترنت؛ لمعرفة رأي الناس بكل

ما يتعلّق بكيسي، بدأ من لون الملابس الذي يظهرها بأبهى حلة، ووصولاً إلى إذا كانت مذبذبة أم لا. عندما بدأ المدوّنون بانتقاد والد كيسي (جورج أنتوني)، استجوب فريق الدفاع هذا الأخير بأسلوب أكثر عدائية. نوّهت سينغر إلى أنّ الآراء المنشورة عبر الإنترنت، أعطت فريق الدفاع انطباعاً بإمكانية تحميل جورج مسؤولية ما حصل.

عمل فريق الدفاع الشيء نفسه مع والدة كيسي (سيندي أنتوني)، بعد أن شهدت أنّها هي من قامت بعمليات البحث عن (الكوروفورم) على الإنترنت نيابة عن ابنتها، حيث نأى الفريق بنفسه عنها. أوضحت سينغر، التي كانت قد قدّمت خدمات استشارية في قضايا أخرى مشهورة، مثل محاكمة أو جي سيمبسون، وقضية جاك كيفوركيان، أنّ «وسائل الإعلام الاجتماعي شكّلت حدّاً فارقاً بين الفوز والخسارة»⁴³.

قدّم الادّعاء في قضية عائلة أنتوني، أدلّة تشير إلى أنّ جهاز الحاسوب الخاص بالعائلة، استُخدم أربعاً وثمانين مرّة، للدخول على مواقع إلكترونية تتعلّق بالكوروفورم⁴⁴. لم يطلب محامي الدفاع رأي أي خبير؛ كي يدحض ذلك الدليل⁴⁵. لكن كان عليه فعل العكس؛ فعندما حلّ خبير من طرف الادعاء معلوماته قبل انتهاء المحاكمة، وجد عملية بحث واحدة فقط قد تمّت⁴⁶، وأخبر الادّعاء عن ذلك، لكنهم لم يعدّلوا السجلات.

لا تنتهي المشكلات المتعلّقة بمواقع التواصل بمجرد إدانة المتهم؛ فقد تتضمّن العقوبة منع المتهم من استخدام مواقع التواصل، أو استخدامها بشروط. عندما استُخدمت الرسائل الفورية التي أقتع من خلالها ويليام ميلشيرت دينكل ناديا كاجوجي بالانتحار، بصفتها دليلاً على إدانته، أمره القاضي بعدم استخدام الحاسوب مستقبلاً من دون إذن المحكمة.

يطلب قضاة آخرون من المدانين أن يصادقوهم، فتطلب القاضية في محكمة الأحداث كاثرين لينان، من الأحداث الذين يعيشون في منطقة صلاحيتها أن يصادقوها، وتطلبهم إلى المحكمة إن اكتشفت أنّهم منخرطون في أفعال غير قانونية⁴⁷. ويبحث قاضٍ آخر في ولاية ميشيغان يدعى أي تي فرانك، في مواقع التواصل في محاولة لمعرفة المدانين، الذين يخالفون شروط الرقابة، وعثر فعلاً على صور على (الفييس بوك) و(مايسبيس)، تظهر بعض الخروقات، بما في ذلك تعاطي المخدرات⁴⁸.

يعدّ محامي الدفاع الجنائي دينيس ريووردان، تصرفات القضاة بأنّها تدعو إلى القلق، وأضاف: «نعم، إن لدى الموظفين المسؤولين عن الرقابة، حق في زيارة بيوت المخالفين، لكن ما أعنيه أنّهم

يأخذون نتائجهم إلى أحد القضاة، الذي يقرّر بدوره إذا كانت تلك النتائج تسوّغ إبطال إطلاق السراح المشروط، وإعادة المعنى إلى السجن. فإذا صادق قاضٍ أحد المخالفين، فإنه يضع نفسه في مقام المحقّق والمحكمة معاً، الأمر الذي يدعو إلى القلق.

يتزايد الدور الذي تلعبه مواقع التواصل الاجتماعي في القضايا الجنائية، من دون أخذ نتائج ذلك بالحسبان بصورة مناسبة. يعدّ القضاة الأدلة المأخوذة من مواقع التواصل أنّها ذات مصداقية، على الرغم من أنّها قد تكون قد وضعت زوراً من قِبَل المخالف الحقيقي، أو نشرت بالأصل لأهداف أخرى، مثلما هي الحال في الرسائل الإلكترونية المليئة بالكراهية، التي أرسلتها الزوجة الجديدة، وادّعت أنّ الطليقة هي من قامت بذلك، أو صفحة (مايسبيس) التي أنشأها أحد الطلبة باسم مدير المدرسة؛ كي يبدو هذا الأخير بأنّه يشتهي الأطفال.

يجب أن يطبّق دستور مواقع التواصل الاجتماعي المقترح حق التمتع بالخصوصية؛ كي يمنع التصيّد في مواقع التواصل، إلّا إذا وجد سبب مقنع مرتبط بجريمة ارتكبت. ما أن تدخل الأدلة المرتبطة بمواقع التواصل إلى المحكمة، فعلى القضاة تطبيق حق الحصول على محاكمة عادلة، ويجب أن يأخذوا الطريقة التي جُمعت من خلالها المعلومات بالحسبان، وإن كانت مزيفة أم موثقة، ومدى علاقتها بالقضية.

وما لم توفّر المعلومات المنشورة على مواقع التواصل دليلاً موثقاً يخص القضية (وليس معلومات مجففة فحسب، تتعلّق بنواحٍ أخرى لا تخص القضية، بل تخص حياة المتهم أو الضحية)، فيجب ألاّ تُستخدم بصفتها أدلة.